الوظائف الخضراء اللائقة من أجل القضاء على الفقر

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تالوظائف الخضراء ليست حكراً على الشركات التي تعتمد التكنولوجيا العالية، حيث يمكن للإصلاحات السياسية والاقتصادية والبيئية المبتكرة، والتدابير المالية والاستثمارات الخضراء الحد من فقدان فرص العمل اللائق في كل من المناطق الحضرية والريفية؛ إضافة إلى توسيع وتنويع سوق العمل المحلية؛ والمساهمة في نقل التكنولوجيا والمهارات اللازمة التي من شأنها المساهمة في القضاء على الفقر على المدى الطويل وتحقيق الاستدامة القائمة على خدمات الطبيعة. كما يمكن خلق الوظائف الخضراء الأخرى وتحقيق الرخاء للجميع مع الحفاظ على النظم الأساسية للحياة على الأرض وعلى الركيزة البيئية للاقتصاد.

يقدّر عدد المهاجرين اليوم بمليار شخص حيث يعتمد ٧٤ ٪ منهم على الهجرة الداخلية. الملايين من الشباب يهاجرون إلى المناطق الحضرية في كل شهر بحثاً عن فرص عمل وكثير منهم يصبحون عاطلين عن العمل في المناطق الحضرية مخلفين وراءهم نسبة متزايدة هرمة وفقيرة من سكان الريف ورأس مال محدود لدفع الإنتاجية والاستدامة بطريقة شاملة. إن استمرار هذا النموذج ليس خياراً في عالم تتزايد فيه ندرة الموارد البيئية والاقتصاد غير المستقر وانتشار الفقر وعدم المساواة على نطاق واسع.

تقدر منظمة العمل الدولية أنه يجب خلق نحو ٦٠٠ مليون وظيفة جديدة على مدى العشر سنوات القادمة. إن الفشل في خلق فرص عمل أخضر ولائق (من حيث الدخل، وظروف العمل، والحقوق وتوفير الحماية الاجتماعية) وأن تكون فاعلة فيما يتعلق (بالتنمية المستدامة من خلال النمو الاقتصادي والحد من الفقر)، يمكن أن يلحق الضرر بالاستقرار الاقتصادي الهشّ وكذلك بالاستقرار البيئي والاجتماعي أكثر من أي وقت مضى في العديد من البلدان.

إن اتخاذ مزيج من تدابير إقتصاد أخضر شامل وأدوات السياسة الاجتماعية و استثمارات مستهدفة بوضوح يمكن أن يزيد من حجم ونوعية العمالة مع تعزيز الأسس الإيكولوجية للاقتصاد وضمان الحماية الاجتماعية. حالياً، تتجه البلدان على جميع مستويات التنمية نحو اقتصادات أكثر اخضرارا. على سبيل المثال، وصل العمل في السلع البيئية والخدمات في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ إلى نسبة ٣,١ مليون (أي ٢,٤ ٪) وهو آخذ بالنمو. أما في البرازيل، فقد سجلت ٢,٩ مليون وظيفة خضراء (٦,٦ ٪ من العمالة الرسمية) في عام ٢٠١٠ في القطاعات التي تهدف إلى الحد من استنزاف البيئية.

هناك نحو ٢,٦ مليار شخص في العالم اليوم، يعتمدون في معيشتهم إما جزئيا أو كليا على الزراعة. إذ أن ١,٦ مليار شخص يعتاشون من الغابات و ٢٥٠ مليون من مصايد الأسماك و ٢٠٠ مليون من الرعي. وتشير التقديرات إلى أن خدمات النظم الإيكولوجية وغيرها من السلع التي لم تسوق بعد يشكلون ٥٠-٩٠ ٪ من مجموع سبل العيش للأسر الريفية الفقيرة.

تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١١ حول الاقتصاد الأخضر يُعرّف الزراعة الخضراء كممارسات زراعية تحافظ وتزيد من إنتاجية الزراعة والأرباح؛ إلى جانب ضمان توفير الغذاء وخدمات النظم الايكولوجية؛ واستبدال العوامل الخارجية السلبية للزراعة بأخرى إيجابية؛ وإعادة بناء الموارد البيئية عن طريق الحد من التلوث واستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة. لقد زادت ممارسات مثل تناوب المحاصيل وتنويعها ورفع كفاءة الري ودمج الثروة الحيوانية من الإنتاجية الزراعية بنسبة ٥٩ إلى ١٧٩ ٪. ولوحظ أن لكل ١٠ ٪ من الزيادة في عائدات المزرعة علاقة بتخفيض ٧ ٪ من مستوى الفقر في أفريقيا وأكثر من ٥ ٪ في آسيا. وكذلك، يمكن للاستثمار في الرعي المستدام (مثل الممرات والخدمات المتنقلة) أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ٢ - ١٠ أضعاف، وانخفاض انبعاثات غازات الدفيئة لكل كيلوغرام من اللحوم المنتجة، وقدرة أقوى على التكيف مع تقلب المناخ الذي يتزايد مع اعتماد الإنتاج الحيواني المكثف. كما أن الزراعة المستدامة المتنوعة تعني حماية الوظائف الحالية، والتي تمنع الهجرة المتسارعة من الريف إلى الحضر ويعزز فرص العمل الريفية. في الإنتاج والتسويق، والخدمات. الاستثمار في الزراعة الخضراء يمكن أن يخلق ٤٧ مليون فرصة عمل إضافية في السنوات ال ٤٠ المقبلة مقارنة مع سيناريو العمل المعتاد.

تسهم عملية تخضير قطاع صيد الأسماك البحرية بخلق فرص عمل. ففي عام ٢٠١٠، تم توظيف ١١٩ مليون عامل في صناعة صيد الأسماك - ٩١ ٪ منهم من صغار المنتجين ونصفهم من النساء. وغالبا ما تكون أعمال صيد الأسماك على مستوى صغير أقل ضرراً على الموارد الطبيعية من أنشطة الصيد شبه الصناعي أو الصناعي. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أنه في عام ٢٠١٠ وصل نصيب الشركات في صيد الأسماك إلى ٥٣ ٪، ومع ذلك، كان نصيبها في صيد الأسماك المستهلكة ٨٧ ٪ أي ١٥ مليون طن من الأسماك. وهناك عدد متزايد من صيد الأسماك المحترف، مثل تلك الموجودة في السنغال، والتي وضعت لجان لإدارة وتنظيم وتنفيذ ممارسات الصيد الكفؤة ونشر الوعي حول قدرة المخزون السمكي المحلي واستخدام الخبرة والمعرفة المحلية والأدوات الاقتصادية لتعزيز الممارسات المستدامة والحد من الإسراف في الصيد. بالإضافة إلى ذلك، إن فرص العمالة في مصايد الأسماك الصغيرة المستدامة في المجتمعات تشمل فرص عمل تبدأ بمعالجة الأسماك بعد صيدها، لتصل إلى عملية الشحن وتوفير المعدات والطعم للأسماك.

الكيميائية الملوثة. ومع ذلك، فإن خلق المزيد من فرص العمل اللائق في الإنتاج المستدام يتطلب في بعض الحالات سياسات إضافية. ويمكن أن تشمل هذه السياسات إعادة توجيه الاستثمارات، ونقل التكنولوجيات وتدابير لإعادة تدريب العمال.

مع ازدياد صيد الأسماك البرية، ازدادت ندرتها وازداد عدد الأشخاص الذين يعملون في تربية الأحياء المائية في السنوات الخمس الماضية ليصل إلى ٥,٥ ٪ سنويا مقارنة مع ٠,٨٪ فقط في المصايد الطبيعية. وقد أثيرت المخاوف حول الآثار السلبية على البيئة والمجتمعات المحلية والمستهلكين. إذ أن هناك حاجة إلى رخصة لتربية الأحياء المائية وتشجيع الابتكارات في مجال التقنيات وضمان الاستدامة. على سبيل المثال، منظمة منتجي السلمون الاسكتلندي وضعت قانون حول السلوك الجيد لتربية الأسماك الزعنفية يشمل قضايا عدة مثل تسرب الأسماك وأقفاص البحر، وتفريغ المواد الغذائية.

إدارة النظم الإيكولوجية المستدامة لا تحمي فقط قاعدة الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الفقراء، بل توفر أيضاً فرص عمل كبيرة. على سبيل المثال، يمكن لحزمة من الحوافز للإدارة المستدامة للغابات زيادة قدرها ١٦ مليون من الوظائف عالميا - بتكلفة تقدر ب ٣٦ مليار دولار أمريكي. منتجات الغابات غير الخشبية مثل النباتات الطبية وتلك الصالحة للأكل يمكن أن تولد فرص عمل لحوالي ٤ ملايين شخص لسنوات عديدة و١٤ مليار دولار في التجارة والدخل للأسر. وعلاوة على ذلك، فان إشراك المجتمعات المحلية في صناعة السياحة والسفر الخضراء المتنامية يمكن أن يسهم في تنويع خيارات سبل العيش وتحقيق حفظ التنوع البيولوجي. ويمكن لبرامج الأشغال العامة التي تضمن العمل المأجور لاستعادة رأس المال الطبيعي توفير الحوافز الضرورية لحماية البيئة أثناء مرحلة القضاء على الفقر. وقد تم إنشاء أكثر من مليون فرصة عمل جديدة خلال برامج الغابات في الصين.

خضراء ولائقة في قطاع الخدمات

توفر الوظائف في سلسلة إعادة التدوير مصدر دخل للعاملين الذين لديهم مستويات منخفضة من التعليم، ولا يملكون مهارات قابلة للتسويق، وفرص حصولهم على الرأسمال للإنتاج محدودة. يوظف قطاع النفايات في البرازيل والصين والولايات المتحدة ١٢ مليون شخص معظمهم من الفقراء للغاية. وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على هذا القطاع من خلال تدابير السياسات الاجتماعية والاستثمارات في التكنولوجيا الخضراء وضمان ظروف عمل أكثر أماناً وتوفير فرص لتطوير مهارات جديدة وتنويع خيارات العمل في المستقبل. في نفس الوقت، يقلل قطاع إعادة التدوير الحاجة لاستخراج المواد الخام والطاقة إلى جانب الحد من استهلاك موارد طبيعية أخرى.

ابتكارات المؤسسات، وسلسلة الإمدادات، والتكنولوجيا أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف المزدوجة لتخضير الاقتصاد وزيادة فرص وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية بصورة مستدامة. ويمكن توفير المساكن منخفضة التكلفة، والطاقة النظيفة، والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وغيرها من الخدمات الأساسية من قبل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) وذلك باعتماد تقنيات صديقة للبيئة فعالة من حيث التكلفة ومنخفضة الكربون مع حاجة اقل للصيانة. الشركات الصغيرة والمتوسطة هم لاعبون رئيسيون في نمو الإقتصادات ذات الدخل المنخفض وتصل نسبتهم إلى ٩٠٪ من جميع الشركات في جميع أنحاء جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر أنشطتها خضراء توفر فوائد العمالة الثلاثية وتحسن عملية الحصول على الخدمات المحلية الأساسية وتؤمن الاستدامة البيئية. على سبيل المثال، ساهمت الشراكة العالمية للطاقة في القرى في خلق أكثر من ٣٠٠٠ وظيفة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي من خلال دعم المشاريع المتعلقة بنشر تكنولوجيات الطاقة النظيفة المحلية.

يسهم قطاع الطاقة المتجددة في توظيف ٥ ملايين شخص في جميع أنحاء العالم وذلك آخذ بالارتفاع. على سبيل المثال، خلصت دراسة أعدها الاتحاد الأوروبي أن الآثار المحتملة لاستثمار مليار يورو في القطاعات الخضراء الرئيسة يخلق ما يقرب من ١٠٠ ألف وظيفة في قطاعات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وقطاعات النقل المستدامة. أما في الصين فالعنصر الأخضر للحوافز المالية التي بدأت عام ٢٠٠٨ قد يسهم بخلق ٥,٣ مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، بما في ذلك ٤٣٠ ألف فرصة عمل بحلول عام ٢٠٣٠ في مجال الطاقة المتجددة وتقريباً ٩٠٠ ألف وظيفة تتعلق بصناعة الألواح الشمسية بحلول عام ٢٠٢٠. في البرازيل أيضاً، نشأت ٥٢،٠٠٠ وظيفة ذات صلة بنظم الطاقة الشمسية الحرارية بحلول عام ٢٠١٨.

هناك حاجة ملّحة للاستثمار في الوظائف الخضراء واللائقة بعد أن بدا النقص في المهارات جليّاً في بعض القطاعات سريعة النمو مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. هناك أيضاً حاجة لتحديد سياسات التعليم وتدريب المعلمين على نحو أفضل وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لبناء المهارات والقدرات. سوف تحتاج الدول أيضاً للاستثمار في إعادة تشكيل مهارات سكانها لتلبية العديد من التحديات الناشئة. كما يمكن للتكثيف التكنولوجي أن يؤثر على القوى العاملة الضعيفة غير الماهرة وشبه الماهرة. أما على الصعيد العالمي، فقد فقدت ٢٢ مليون وظيفة تصنيع بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٢ حيث ارتفع الناتج الصناعي بنسبة ٣٠٪. ينبغي أن تهدف البرامج إلى إعادة تدريب الفقراء في الوظائف الخضراء واللائقة خصوصاً أن تغير المناخ يفرض إعادة تشكيل المهارات. على سبيل المثال، أكثر من نصف سكان العالم يسكنون في المناطق الساحلية المنخفضة تحت تهديد ارتفاع مستوى سطح البحر والذي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الهجرة والحاجة إلى تطوير سبل عيش جديدة. ويمكن للمهارات في المؤسسات المحلية الناشئة وإنشاء الشبكات الجديدة للتجارة و العملاء في الوظائف الخضراء زيادة الفوائد المكتسبة للفقراء.

للاطلاع على المراجع:
unep.post2015@unep.org
www.unep.org

Front page photograph credits (from left to right): Kamolrat/Shutterstock, elwynn/Shutterstock, optimarc/Shutterstock, Samuel Borges Photography/Shutterstock, Shebeko/Shutterstock, Mikadun/Shutterstock, Huguette Roe/Shutterstock, auremar/Shutterstock